المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بعنوان:

((سياسة رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار) الأهداف والتداعيات))

أ . د . أحمد المبروك أبولسين
عضو اللجنة العلمية بالمركز القومي
للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة

تثير جدوى عملية تخفيض قيمة العملة من خلال فرض رسوم على سعر الصرف جدلا واسعا بين الاقتصاديين والساسة وصناع القرار الاقتصادي في إطار السعي المتواصل لدراسة العديد من الظواهر الاقتصادية واقتراح الأسس والإجراءات والسياسات التي من شأنها المساهمة في وضع حلول علمية للعديد من المشاكل المالية والاقتصادية والحد من آثارها السلبية يقدم الفريق هذه الورقة تحت عنوان ((سياسة رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار)الأهداف والتداعيات))

حيثيات الموضوع

بعد الاطلاع على مذكرة محافظ مصرف ليبيا المركزي الموجهة للبرلمان والمتضمنة جملة من المقترحات بشأن مواجهة الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية التي يقدر المركزي أنها ستصل إلى نحو 36 مليار دولار عام 2024 ، مقابل توقعات بأن ما سيكون متاحا منها خلال نفس السنة لن يتعد 24 مليار دولار ، وعدم قدرة المصرف على خفض سعر

صرف الدولار في السوق الموازية الذي من المتوقع أن يتعدى 8 دينار للدولار ولمعالجة ذلك اقترح فرض رسم على بيع العملة الأجنبية بنحو 27٪ على كافة الأغراض باستثناء القطاعات التي تمول من الخزانة العامة ذات الطابع السيادي والخدمي فقط ، مشيرا إلى أن هذه النسبة ستؤدي إلى أن يتراوح سعر الدولار ما بين 5.59 و6.15 دينار للدولار مؤكدا على أن ذلك هو أفضل الخيارات ، وإلى أن تحديد سعر صرف الدولار مقابل الدينار بنحو 5.16 سيؤدي إلى توفير السيولة وضبط الأسعار، وهو ما وافق عليه البرلمان ودخل بالفعل حيز التنفيذ

الرد الاقتصادي

من الناحية الاقتصادية كل التبريرات التي قدمها المركزي في المقترح غير واقعية وبعضها متضارب وغير متسق ، ذلك أن اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة لم ولن تكون سياسة ناجعة في حل الإشكاليات التي أشار إليها المحافظ ، في العديد من التجارب الدولية كما في التجربة السابقة التي نفذها المصرف المركزي أينما قام عام 2018 بفرض رسم على بيع العملة الأجنبية تم بمقتضاه تحميل المستهلكين

بتكاليف إجمالية تجاوزت قيمتها 52 مليار دينار ، ليقوم بعدها وتحديدا عام 2021 بتخفيض قيمة الدينار بأكثر من الرسم ليرتفع سعر الصرف مع الرسم من 3.65 إلى 4.48 أي بنحو 70٪ ، أي رفع قيمة الدولار مقابل الدينار بنحو 220٪ ، مبررا ذلك بسعيه لحل مشكلة السيولة ، ومؤكدا على أن ذلك سيؤدي إلى استقرار سعر الصرف ومن ثم الرفع التدريجي لقيمة الدينار ، إلا أن ذلك لم يحدث فهاهو المركزي يعود ثانية لإجراء تخفيض قي قيمة الدينار تحت نفس المبررات والأهداف ويعد بنفس الوعود ذلك أن استخدام سعر الصرف من قبل المركزي بدء من العام 2021 كآلية أو أداة مزعومة لتمويل الميزانية العامة وتسديد الدين العام وتوفير السيولة والحد من الفساد (التهريب) تسبب في جملة من الآثار السلبية من أهمها:

1- ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات ، ما أدى لارتفاع أسعار السلع والخدمات ، ما أثر سلبا على الاستهلاك والإنتاج لأن ليبيا دولة صافية الواردات ، أي تعتمد على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية ومدخلات الإنتاج

2- عدم حدوث تحسن قي الميزان التجاري غير النفطي ما يعني عدم حدوث انخفاض يذكر في الواردات لكونها في مجملها سلع ضرورية ليس لها بدائل محلية

3- كما أثرت سياسة رفع سعر الصرف سلبا على الأنفاق العام من خلال:-

- انخفاض القيمة الحقيقية للدخول (الأجور والمرتبات) ما دفع بالعاملين للمطالبة بتعديل الأجور والمرتبات وهو ما انعكس في شكل تضخم في الباب الأول من الميزانية الذي ارتفع عام 2023 إلى نحو 65 مليار دينار.

- ارتفاع النفقات التسييرية العامة على السلع والخدمات المستوردة بنسبة تعادل نسبة التخفيض في قيمة الدينار (نسبة الزيادة في سعر الصرف)، نظرا لأن الإنفاق العام يحتوي على مكون استيرادي مهم ، إضافة لارتفاع الأنفاق الحكومي على المنتجات المحلية نتيجة ارتفاع نسبة المكون الأجنبي فيها

- ارتفاع قيمة دعم الدواء والمحروقات في الموازنة

4- أثر سياسة تخفيض قيمة العملة سلبا على قيمة أصول ورؤوس أموال المؤسسات والشركات والمصارف بالعملة المحلية التي انخفضت قيمتها بنسبة الانخفاض في قيمة العملة

5- أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة سلبا على مستويات الدخول ومن ثم زيادة مستوى الفقر

6- أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة سلبا على قيمة القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات بالدينار

وتأسيسا على ذلك فإنه ومما لاشك فيه أن فرض رسم على مبيعات الصرف الأجنبي (أي التخفيض الضمني لقيمة الدينار) مرة أخرى سيؤدي إلى إضافة سالبة لكل الآثار السابقة خاصة الارتفاع المباشر للمستوى العام للأسعار وهو ما سيؤدي للمطالبة مرة أخرى برفع الأجور ومن ثم الدخول فيما يعرف بلولب الأسعار الأجور على غرار ما حدث في العديد من الاقتصاديات المشابهة.

التحليل والتوقعات

الكل يدرك أن الاقتصاد الليبي اقتصاد يعتمد بشكل شبه مطلق على عائدات النفط كمصدر للدخل فهو بطبيعته اقتصاد ثنائي dual Economy، أي يسيطر فيه قطاع النفط على بقية القطاعات ويتميز بجملة من الخصائص في مقدمتها صغر الطاقة الاستيعابية وتركز الصادرات وتنوع الواردات ، ومن ثم فإن القول بنجاعة سياسة تحرير أو تعويم سعر الصرف في زيادة الصادرات وخفض الواردات قول مردود عليه من منطلق أن أسعار صادرات النفط تتحدد في سوق النفط العالمي ومن ثم فإنها غير مرنة للتغيرات التي تحدث في الأسعار النسبية المحلية، كسعر صرف الدينار كما أن ليبيا دولة صافية الواردات وبالتالي فإن خفض قيمة الدينار (رفع سعر الصرف) ستؤدي في المجمل ومن خلال الأثر التمريري إلى رفع أسعار الواردات من السلع الضرورية والوسيطة ونظرا لأن السلع الضرورية غير مرنة للتغير في الأسعار فإن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الوسيطة وفي ذات الوقت إلى رفع تكلفة الإنتاج ومن تم

أسعار السلع المنتجة محليا (إذا كان هناك إنتاج محلي) ما يعزز انخفاض الطلب عليها ومن ثم حدوث انكماش لقطاع سلع المتاجرة (الزراعة والصناعة) ظاهرة المرض الهولندي

كما أنه من غير المنطقي اقتصاديا القول بأن سياسة خفض قيمة العملة ستسهم في تحقيق استدامة الدين العام ، لأن الدين العام المحلي والذي تشير البيانات الدولية إلى أنه ناهز 200 مليار دينار تراكم من خلال إتباع ما يعرف بسياسة السحب على المكشوف (طباعة العملة) ما يعني زيادة عرض النقود وبالتالي فإن القول بإلغائه يعني تسويته دفتريا وهو أمر لا يعني شيء من الناحية الاقتصادية طالما أن النقد المطبوع مازال في التداول .

- كما أنه من غير المنطقي اقتصاديا القول بأنه يمكن من خلال تخفيض قيمة العملة توفير السيولة لأن عملية بيع النقد الأجنبي في السوق لتوفير العملة تتضمن أمرين الأول يتعلق بغسيل الأموال ، حيث يمكن أصحاب رؤوس الأموال غير الشرعية من استبدال العملة المحلية بعملة أجنبية (الدينار بالدولار) ، والثاني زيادة حجم التدفقات النقدية

الخارجة لأن ليبيا أصلا دولة طاردة للعملة الأجنبية، outflow country ما يعكس قانون جرتشام ليصبح النقود الرديئة تطرد الجيدة من التداول من جهة ويضعف الثقة بالعملة المحلية من جهة أخرى.

- وفقا لبيانات مسح الإنفاق لعام 2023 سيؤدي خفض قيمة العملة بنسبة 27٪ إلى زيادة قيمة متوسط الإنفاق الشهري للخمس الأول والثاني إلى 2448.7 و 3292.3 دينار على التوالي وخفض قيمة متوسط الدخل الشهري للخمسين إلى 2036.8 و3292.8 دينار على التوالي ما يعني أن نسبة الفقر سترتفع بمقدار 20٪

- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى انخفاض قيم أصول ورأس مال الشركات والمصارف والمؤسسات الوطنية بالعملة المحلية ، وهو أحد الأهداف غير المعلنة والساعية لخصخصة هذه المؤسسات ، ذلك أن خفض قيمة أصول ورأس مال هكذا مؤسسات بنحو 97٪ بعد لتخفضين المتتالين في قيمة الدينار يمكن من بيعها للقطاع الخاص، والذي هو أصلا قطاع متطفل على قطاع النفط بنحو 3٪ من قيمتها

- تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة سلبا على المصارف والمؤسسات المالية المانحة للقروض بالعملة المحلية سواء للإفراد أو المؤسسات ، وكذلك على قيمة مدخرات الأفراد ومن ثم الاستثمار

الحلول المقترحة

بالإضافة إلى ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني تتطلب عملية خروج الاقتصاد الليبي من الاختلالات المالية والنقدية في المدى القصير قيام السلطات النقدية والمالية بما يلي:

1- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة البطالة والتوازن الخارجي

2- الفصل بين السياسة المالية والنقدية

3- تصنيف الواردات حسب ضرورتها وفرض ضريبة جمركية بنسبة 100٪ على السلع غير الضرورية

4- خفض عدد العاملين بالسفارات والبعثات الدبلوماسية ، والإبقاء فقط على تلك التي ترتبط معها ليبيا بعلاقات تجارية، وإعادة النظر في آليات العلاج بالخارج

5- خفض المعروض النقدي بدء بإلغاء (وليس استبدال) الفئات النقدية الأعلى (فئة الخمسين والعشرين دينار) وفق آلية تحديد السحب

6- تقييد عملية التعامل بالنقد الأجنبي.

7- تصحيح هيكل الأجور.

8- اعتماد سعر الصرف الحقيقي الفعال المرجح بوحدة الواردات.

9- دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والحد من الأنشطة المتطفلة.

10- إعادة هيكلة بعض المؤسسات والهيئات العامة التي تعتمد على مدخلات مستوردة.

11- تفعيل موارد الميزانية السيادية.